



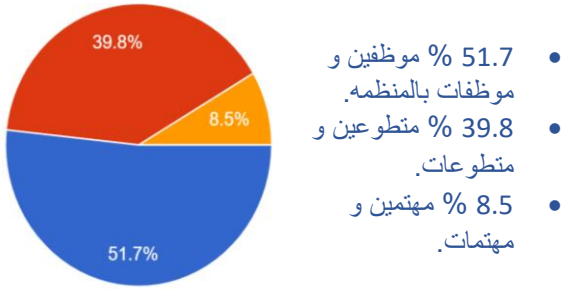
تقرير إستطلاع حول الإصلاحات القانونية و المؤسسية لتنظيم العمل الطوعي والانساني بالسودان

30 أغسطس 2020

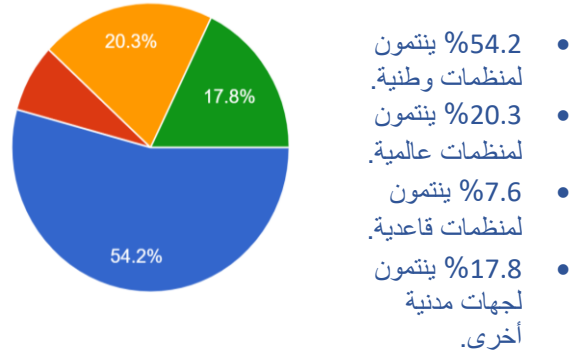
مقدمة:

في الفترة من 22 إلى 29 يوليو 2020، قامت مجموعه حراك المجتمع المدني السوداني بإجراء إستطلاع للرأى حول الإصلاحات القانونية و المؤسسة لتنظيم العمل الطوعى و الإنسانى بالسودان بتوزيع إستبيان. إستهدف الإستبيان العاملين و المتطوعين و المهتمين بقطاع العون الإنسانى فى السودان، لمعرفة آرائهم و مقترحاتهم حول التعديلات القانونية و المؤسسة من واقع تجاربهم السابقة مع قانون تنظيم العمل الإنسانى و الطوعى و مفوضية العون الإنسانى، بغرض توسيع فرص المشاركة فى وضع هذه التعديلات لمزيد من المنتمين لهذا القطاع، و إستطلاع مزيداً من الآراء المتنوعة بصدد هذا التغير المهم. بالإضافة لمعرفة مدى علمهم و متابعتهم بالخطوات الإصلاحية القانونية و المؤسسة التى تقودها وزارة الرعاية الإجتماعية و العمل. إستخدمت المجموعه خدمه قوقل الإلكترونيه للإستبيان و تم توزيعه إسفيرياً (يمكنكم الإطلاع على أسئلة الإستبيان [هنا](#))، و تم توزيع الإستبيان عبر شبكة المجموعه عشوائياً بإستهداف كل ولايات السودان . شارك بالإستبيان 118 مشارك و مشاركة، غطى الإستبيان 72% من ولايات السودان المختلفه، عدا ولايات وسط دارفور،نهر النيل، الجزيرة، و الشماليه. يوضح المخطط أدناه طبيعة المشاركين و طبيعة مؤسساتهم التى ينتمون لها أو يمثلوها:

توزيع المشاركين حسب علاقتهم بالمنظمات المختلفة



توزيع المشاركين حسب طبيعة مؤسساتهم



الوضع القانوني و المؤسسي لقطاع العون الإنساني و الطوعي

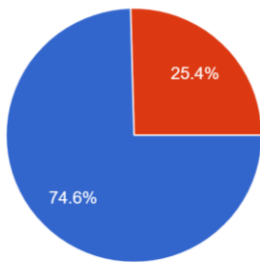
صلاحية قانون العون الإنساني و الطوعي للعام 2006:

أجاب نسبة (57.6%) من المشاركين بأنهم على علم بقانون تنظيم العمل الطوعي للعام 2006، حيث سرد المشاركون ثغرات و عيوب القانون الحالي ووصفه بالمُجحف و المُقيد للعمل الإنساني و الطوعي و عمل المنظمات تحديداً. و إستفاض المشاركون في وصف القانون الحالي بأنه كرس لسلطة النظام السابق و المفوضيات جميعها، بفرض رقابة أمنيته، بينما أهمل أهم بند وهو دور المنظمات في تطوير المجتمعات، كما لم يهتم بكيفية إستمراره المشاريع و لم يوضح صلاحيات المفوضيه وعلاقتها بالمنظمات و المجتمعات. و أشار بعض المشاركين لقصور القانون في إستيعاب كافة أشكال تنظيمات العمل الطوعي، و تحديد أوجه العمل الإنساني، و إهمال تام لحوكمة المنظمات، و ضعفه في تحديد العلاقة بين الدولة و المنظمات و أليات العمل المشترك. وعليه، جاءت توصيات المشاركين بضرورة مراجعه و تعديل القانون ليتماشى مع واقع البلاد و المواطنين بفئاتهم المختلفه و النازحين و اللاجئين و مواكبة التغير على الصعيد الوطني و الإقليمي و العالمي. و إصلاح مجال العمل الطوعي عبر تكوين شراكات بشكل حقيقي وتصحيح المسار نحو مشاريع التنمية وتقوية طرق المتابعة والتقييم واتساع مظلة الشفافية والمحاسبية لكل الانشطة والمشاريع والبرامج.

قانون العون الإنساني و الطوعي و الدستور:

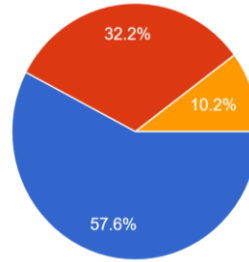
إتفق أكثر من (74%) من المشاركين حول ضرورة تعديل القانون بسرعه عاجله قبل تعديل الدستور، معللين ذلك بأن عملية صناعة الدستور عملية كبيرة تتطلب اكمال اتفاقيات السلام و من ثم الجلوس في مؤتمر دستوري يخرج بدستور متوافق عليه. و أنه من الواضح ان هذه العملية الدستورية تتطلب وقت طويل، بينما قانون العمل الطوعي الموروث به اختلالات عميقه تصعب معها ممارسة العمل الإنساني و الطوعي الذي هو ذو طبيعة ملحة و حتى تتمكن المنظمات والجهات الطوعية الأخرى من لعب دورها الأساسي في العمل باحترافية وأحداث تغيير حقيقي ذو أثر ملموس في الفترة الإنتقالية و على المدى البعيد. و من ناحية أخرى، يرى نسبة (25.4%) من المشاركين، أن الترتيب الطبيعي يتوجب وضع الدستور أولاً ثم وضع القانون، وضروره فهم متطلبات العمل الإنساني ليتم إستيعابها في الدستور أولاً حيث الدستور هو أعلى سلطة قانونية يجب أن يبدأ بها التعديل ثم يتم تعديل ما يليه من قوانين، لذا جاءت التوصية بوضع لائحة أو أوامر مؤقتة إلى حين سن الدستور.

تعديل القانون أولاً قبل تعديل الدستور



- 74.6% الذين يرأون بتعديل القانون قبل الدستور.
- 25.4% الذين يرأون أن لا يتم تعديل القانون قبل الدستور.

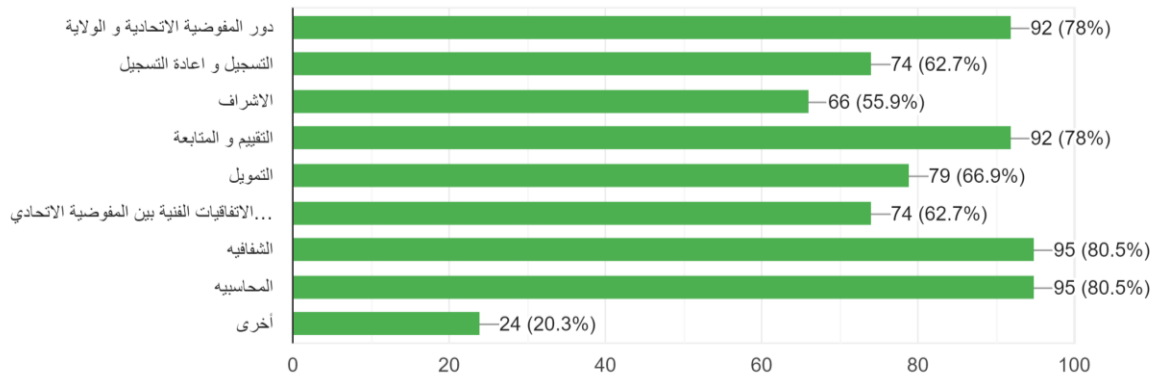
إلمام المشاركين بتفاصيل قانون تنظيم العمل الطوعي للعام 2006



- 57.6% الذين على دراية بالقانون.
- 32.2% الذين ليسوا على دراية بالقانون.
- 10.2% أجابوا ب "ربما"

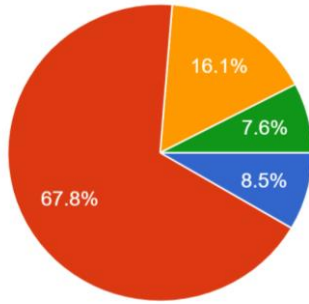
المواضيع التي يجب تعديلها بقانون تنظيم العمل الطوعي و الإنساني للعام 2006:

عند سؤال المشاركين من المواضيع الأولوية التي يجب أن يركز عليها التعديل القانوني، كانت **المحاسبية و الشفافية** من أكثر المواضيع التي إستجاب لها المشاركون بنسبة (80.5%) لكل من الموضوعين. مقترحين وضع آليات لضمان الشفافية و المحاسبية مثل إلزام المنظمات بإنشاء مواقع إلكترونية تقوم فيه بنشر خطط المشاريع و الميزانيات و التقارير و تفعيل دور المفوضية في الرقابة و المتابعة بينما يرى آخرون بضرورة تكوين لجان إشراف أو جسم إشرافي لمتابعة عمل المنظمات وكشف أى فساد. تأتي في الأولوية الثانية حسب إفادة المشاركين، موضوع **دورى المفوضية الاتحادية و الولائية و موضوع التقييم و المتابعة** بنسبة (78%) لكليهما. حيث يرى المشاركون بضرورة هيكلية المفوضية بما فيها هيكلية المفوضيات الولائية و ادخال كل القطاعات في هيكل المفوضيات ليكون التركيز في دور المفوضية قائم على قيادة و ادارة جهود الدولة (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) في سند الاحتياجات الانسانية و التنمية ضمن إطار متكامل من التخطيط و التنظيم و التقييم و لمتابعة و العمل علي اشراك اصحاب المصلحة بشكل حقيقي في قيادة المفوضية، مع تخصيص تمويل لتفعيل المتابعة و التقييم و الشفافية و المحاسبية. وأن يكون الإشراف و المتابعة بإستمرار من قبل الوزارة و المفوضية وأن يكون تقييما حقيقيا للأداء و الفعالية. ثم جاء في المرتبة الثالثة من حيث الأولوية **التمويل** بنسبة (66.9%)، حيث أفاد المشاركون بضرورة حرية الحصول على التمويل خصوصاً التمويل الأجنبي مع ضرورة إخطار المفوضية بأى دعومات خارجية و وجود خارطة لتوزيع التمويل على المواقع المختلفة وفقاً للإحتياجات. و يليه في المرتبة الرابعة موضوع **التسجيل و إعادة التسجيل و الإتفاقيات الفنية** بنسبة (62.7%) لكليهما، في التسجيل شدد المشاركون على أن يكون الغرض من التسجيل الإخطار و التنسيق و تنظيم العمل الطوعي و ليس فرض رقابة أمنية أو جنى المال، على أن تُسهل الإجراءات للتسجيل. إقتراح بعض المشاركين أن يكون التسجيل الأولى مؤقت لمدة عامين تقدم فيه الجهة المسؤولة من التسجيل الدعم الفنى للمنظمة ثم بعد عامين يتم التقييم و عليه يتم منح تسجيل دائم أو تسجيل عدة سنين أو يتم إلغاء إعادة التسجيل. و أيضاً إلغاء ما يسمى بالجمعية العمومية و السماح لأي مجموعة تتكون من سبعة أشخاص بتسجيل منظمة، مع تشديد الرقابة و المحاسبة في العمل و النشر و الافصاح عن التقارير المالية و عدم السماح بعمل أي منظمة لا تفصح، و لا يتم إلغاء تسجيل منظمة إلا عبر القضاء و بتقديم شكاي بسند قانوني. و أخيراً **الإشراف** بنسبة (55.9%) حيث أوضح المشاركون أن على الدولة وضع خارطة لأوليات التدخلات من جانب المنظمات غير الحكومية و استراتيجيات العمل و التنسيق بين المنظمات و الحكومة و الجهات الأخرى و الإشراف الإداري و بناء القدرات و رعاية صندوق للتمويل الوطني. و أشار نسبة (20.3%) من المشاركين الى **قضايا أخرى** يجب على القانون أيضاً إستيعابها، مثل حماية حقوق العاملين بالمنظمات و حماية المتطوعين من الإستغلال بأسم التطوع و منع خصصه المنظمات، إضافة لتكوين لجنة قانونية مستقلة للفصل في القضايا و المشكلات التي تقع في حقل العمل الإنساني بين المنظمات الوطنية و الأجنبية و الإتفاقيات و حقوق الموظفين و شكاي أصحاب المصلحة و المستفيدين.



التعديلات المؤسسية و دور مفوضية العون الإنساني:

أجمع نسبة (67.8%) من المشاركين، بضرورة الإبقاء على مفوضية العون الإنساني مع هيكلتها ليكون دورها مقتصر على التقييم والمتابعة والتنسيق والدعم الفني والتدريب. حيث على المفوضية توجيه البرامج وضبطها حسب الاحتياجات ويجب ان يكون هناك قسم خاص بالبحوث لتحديد الاحتياجات بصورة منتظمة، ويتم تقييم المشاريع وأداها من ناحية الفعالية و الأداء المالي و أيضا التقييم المؤسسي. بينما يرى آخرون ان تتم هيكلتها بمستوى وزارة او اكبر على مستوى دولة و على أن يتم ادراج السفارات و الجهات الدبلوماسية و ان يكون للمفوضية دور كبير في تسير الحصول على الدعم المالي و الفني و ان توفر مسوحات و أيضا يكون للمفوضية دور في علاقات الخارجية و إستجلاب الدعم. و أفاد آخرون بأن تتحول المفوضية لمجلس وطني يضم قطاعات الدولة الثلاث (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) يعمل على التخطيط الاستراتيجي للعمل الإنساني و الإشراف علي تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة. بينما إفاد نسبة (16.1%) **بتحويل المفوضية الاتحادية لجهة تنظيمية، وتحويل السلطات للمفوضيات الولائية**، تقع على عاتقها المسؤولية الأكبر في متابعة التنفيذ وسن قوانين بما تتناسب وطبيعة كل ولاية وإختيار المنظمات الشريكة و تقييم الأداء بإشراك المستفيدين، حيث يسهل تعزيز دورها في المتابعة والتقييم والمحاسبية للمنظمات بإعتبارها أقرب للمجتمعات. و يرى نسبة (8.5%) من المشاركين **بالغاء المفوضية و جعل التسجيل إختياري**. بينما نسبة (7.6%) من المشاركين يرون بضرورة وجود بدائل أخرى، مثل وجود جهة تجتمع تحتها المنظمات، تكون بكفاءة عالية و تقوم بدور (رقابي).

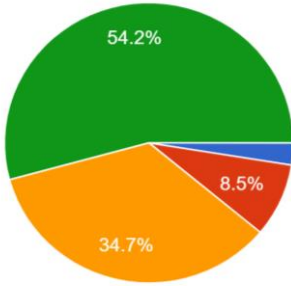


- 67.8% هيكله المفوضية، ليكون دورها مقتصر على التقييم والمتابعة والتنسيق والدعم الفني والتدريب.
- 16.1% تحويل المفوضية الاتحادية لجهة تنظيمية، و تحويل السلطات للمفوضيات الولائية.
- 8.5% إلغاء المفوضية، وجعل التسجيل إختياري عبر جهة محددة لهذا الغرض.
- 7.6% أخرى

مدى توسع المشاورات حول الإصلاحات القانونية و المؤسسة لقطاع العون الإنساني

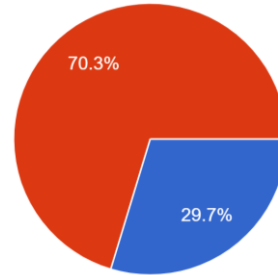
وفقاً للمخططات أدناه، (70%) من المشاركين لا يعلمون بالخطوات الإصلاحية التي تقودها وزارة الرعاية الإجتماعية و العمل حول القانون الذي ينظم قطاع العون الإنساني و العمل الطوعي و المؤسسات الحكومية التي تُعنى به. بينما ثلاثة مشاركين فقط (2.3%) من مجموع 118 مشارك و مشاركة هم الذين شاركوا بمشاورات حول الإصلاح القانوني و المؤسسي نُظمت عبر الوزارة. و نسبة (8.5%) بعدد 10 مشاركين هم الذين تمت مشاورتهم عبر ورش نُظمت عبر منظماتهم أو شبكات مجتمع مدني ينتمون لها. بينما إفاد أكثر من (86.2%) بإستعدادهم التام للمشاركة في أى مشاورات بهذا الصدد.

نسب الذين شاركوا في نوع المشاورات حول الإصلاح القانوني و المؤسسي لقطاع العون الإنساني و الطوعي



- 2.3% الذين شاركوا لقاءات نظمتها وزارة الرعاية الإجتماعية و العمل.
- 8.5% الذين شاركوا في مشاورات على مستوى منظماتهم.
- 34.7% الذين لم يشاركوا في أى من الخيارين أعلاه.
- 54.2% أفادوا بأنهم لم يتلقوا أى دعوة للمشاركة.

نسب الذين يعلمون و الذين لا يعلمون بالخطوات الإصلاحية للنواحي القانونية و المؤسسة لقطاع العون الإنساني و الطوعي



- 70.3% نسبة المشاركين الذين لا يعلمون عن الإصلاحات الجارية.
- 29.7% نسبة الذين يعلمون بالإصلاحات الجارية.



الخلاصة:

أن قطاع العون الإنساني و الطوعي من القطاعات المهمة جداً و التي لم تكن تعمل بالكفاءة المطلوبه طوال فترة حكم النظام السابق، فتعديل الأسس القانونية و المؤسسية التي تنظم هذا القطاع خطوة أساسية في مسار إصلاحه. الجهود المبذولة من الحكومة الإنتقالية لتعديل الوضع القانوني و المؤسسي لهذا القطاع هي جهود مقدرة.

نتائج هذا الإستطلاع، توضح جلياً ضرورة توسيع المشاركة في وضع لبنات هذا التغيير ليتم إستيعاب جميع الآراء و الفئات و التنظيمات من كل أرجاء السودان، و تبني قنوات للتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة المختلفين فيما يخص التطورات حول هذه التعديلات، و أخيراً توصي بتبني مناهج أكثر شفافية في عملية التغيير.

حراك المجتمع المدني السوداني:

هي حركة إصلاحية و توعويه، مرنة تتشكل حسب تحقيق الأهداف. تستوعب جميع المهتمين من أفراد و منظمات و شبكات، بحيث يتشارك أعضائها نفس الهم و الرؤى و التطلعات حول فضاء مدني مستقل، ديمقراطي و منظومه عمل إنساني و طوعي فعاله ليجسدان ركائز الثورة، و للمساهمة بفعالية مع القطاعات الأخرى لبناء سودان جديد يسع الجميع و يرقى لجميع آمالهم.

رؤية المجموعة:

فضاء مدني مستقل و ديمقراطي و فعال، يسع الجميع يحق الحقوق و يعمل على التنمية المستدامة.

مهمة المجموعة (الهدف العام):

العمل على تحسين الفضاء المدني و منظومه العمل الإنساني ليكونا قائمين على سيادة المواطنين و الحقوق و التنمية المستدامة، بتعزيز حرية التنظيم، المشاركة الواسعه، و التواصل الحر من غير أى عوائق.